

قانون ضريبة الاملاك في المدن (المعدل) لسنة ١٩٤٥

رقم ١٧ لسنة ١٩٤٦

وهو يقضي بتعديل قانون ضريبة الاملاك في المدن لسنة ١٩٤٠

من المندوب السامي ، بعد استشارة المجلس الاستشاري ، ما يلي :-

اسم القانون المادة ١ يطلق على هذا القانون اسم قانون ضريبة الاملاك في المدن لسنة ١٩٤٦ ، رقم ٤ لسنة ١٩٤٠ مع قانون ضريبة الاملاك في المدن لسنة ١٩٤٠ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل ، كقانون واحد ١٩٤٠

تعديل المادة ١٥ المادة ٢ تعدل المادة الخامسة عشرة من القانون الاصل بحذف عبارة «إلى أن تنظم قاعدة تخمين جديدة بمقتضى الفقرة (٦) من المادة ١٩ ، والاستعاضة عنها بما يلي :- «إلى أن تنظم قاعدة تخمين جديدة بمقتضى المادة ١٩ مكررة (أ) ، أو إلى أن تنظم قاعدة تخمين خاصة بمقتضى المادة ١٩ مكررة (ب) ، ايها يقع قبل الآخر»

تعديل المادة ١٩ المادة ٣ تعدل المادة التاسعة عشرة من القانون الاصل بالفقرتين (٦) و (٧) من القانون الاصل منها

المادة ٤ يعدل القانون الاصل باضافة المواد التالية إليه بعد المادة ١٩ منه كالمواضيع المكررة (أ) ، ١٩ مكررة (ب) ، ١٩ مكررة (ج) :

الاصل كالمادة المادة ١٩ مكررة (أ) تعين لجنة تخمين لوضع قاعدة تخمين جديدة «قائمة التخمين الجديدة» وفقا لاحكام هذا القانون ، كل خمس سنوات أو اية مدة اقل تعين والمادة ١٩ مكررة (أ) ١٩ مكررة (ب) والمادة ١٩ مكررة (ج) برسوم يصدره المندوب السامي

المادة ١٩ مكررة (ب) يجوز للمندوب السامي ، اذا ما تراه له ضروريا أو ملائما في أى وقت من الاوقات ، بأمر يصدره ، أن يعين لجنة تخمين في منطقة المدينة المعينة في ذلك الامر ، تتولى وضع قاعدة تخمين خاصة لمنطقة المدينة المذكورة وفقا لاحكام هذا القانون

المادة ١٩ مكررة (ج) تسرى جميع احكام هذا القانون الخاصة بإعداد قوائم التخمين ، او الاعتراض عليها ، او استئنافها ، على اية قائمة تخمين جديدة او خاصة ، او اضافية ، ضمنها لجنة التخمين ، او لجنة مراجعة «التخمين»

المندوب السامي
أ. غ. كتبهام

٢٣ شباط سنة ١٩٤٦